تجنّباً للإحراج

عائشة بلحاج

أينما ذهبت في «روتينك» اليوم، تجد نفسك مضطرّاً إلى مدّ يدك إلى جيبك، لدفع (الإكراميات، كأنّك آلة شَقْبَقة (Slot machine). عليك ردّ بعض المال بين الفينة والأخرى، لتسيّر أمورك بسلاسة. مع العلم أنّك تدفع سعرَ الخدمة التي عليك دفع إكراميتها لتعويض العمّال عنها، التي هي بالأصل مرتفعة الثمن، مقارنةً بمعدّل الأجور المُحرج لمعظم الناس. في دائرة الحَرَج هذه، لك واسع النظر. وفقاً لقوّة أعصابك. يمكن لك اختيار الامتناع عن إعطاء إكرامية في مكان لن تعود إليه، لكن في مقهاك أو مطعمك أو صالونك الذي ترتاده بانتظام، من الأفضل لك أداء ربع قيمة القهوة إكرامية، إذا أردت تفادي ردادة الخدمة.

أكثرُ الأماكن غلاءً في الإكراميات ضمن الخدمات الروتينية، هي الصالونات، حيث لا يمكن الاكتفاء بوضع دولار واحد في يد «الكوافير»، أو اختصاصيّة التجميل، التي أمضت أكثر من ساعة في مهمّة لم تعد من أبواب الرفاهية للمرأة المعاصرة. لذا عليها دفع حوالي 10% من سعر الخدمة للاختصاصيّة، وإلّا فإنّها ستكون مهملة وجافّة في المرة المُقبلة، ولا يمكن فعل شيء؛ تجاه الأمر حينها. فهي تقوم بعملها كما يجب، واللطف ليس واجباً حسب رأيها إلّا بثمن.

في الفنادق، حدّث ولا حرجَ عن الحرج، رغم أنّها ليست خدمةً يوميةً، لكنّك تجد نفسك بين المرّة والأخرى ضمن زوّارها. عليك وضع يدك في جيبك، منذ لحظة وقوفك أمام الباب. قد تجد نفسك أمام شخصَين يعرضان خدماتهما، غير الضّرورية، مثل فتح باب السيارة، والتقاط حقيبتك الصغيرة. هي خدمة للمسافرين المُرفَّهين المُثقلين، بينما أنت مسافر خفيف الثقل والجيب، لم تضع في حسبانك ميزانيةً لإكراميات، فتدفع مثلهم ثمنَ خدمةٍ خُصّصت لهم. في المغرب، تسو، الأمور إذا كنتَ تملك سيّارة، إذ يقف عندك شخص عجيب يُطلق عليه «حارس السيّارات»، كلّما ركنت سيارتك في الشارع. بمعنى أنّه إذا كانت لديك مشاوير عديدة في اليوم الواحد، عليك دفع درهمَين كلّما ركنت سيارتك. مع العلم أنّ الحارس لا يملك الشّارع، ولا أحدَ شغّله للومه على حرج الإكراميات. فتجد نفسك في نهاية يوم عملكَ آلةً شقبقبةً، قد دفعت بين دولارين إلى خمسة دولارات إكراميات.

ويمكنك التصرّف بلا حرج، فتصرف نصف المبلغ، لكن عليك أن تبدو بمظهر متواضع، يخفّض من التوقّعات بشأنك، وألّا تكون امرأةً فائسة أحنّ وأكرم، حسب الإشاعة، بينما الحقيقة أنّهن أكثر قابلية للاستغزاز، لذا يشترين راحتهن بدراهم. ولتتخفّف من عبء الإكرامية، عليك ألّا تسعى إلى خدمة معقولة مع صفر نكد.

في محطّات الوقود، يسرع العامل إلى مسح زجاج سيارتك الأمامي في خدمةٍ إضافيةٍ لم تطلبها، لكن، تجنّباً للإحراج، عليك منحه إكرامية. الدفع اختياري هنا، لكنّه ليس كذلك إذا أردت أن تنجو من «الابتزاز المزاجي» للعامل، الذي حتّى لو حسمت أمرك وقرّرت عدم دفع ثمن خدمة لم تطلبها، فإنّ إحساساً خفيّاً بالذنب يرافقك، عدا التعاطف الدائم مع فتاة مسحوقة. تقف أمام إدارة، وتعاني وسط الزحام حاملاً همّ وثيقة يمكن إنجازها في دقائق. سيُطلب منك العودة غداً أو بعد يومَين. لماذا؟ من أجل توقيع رئيس المصلحة الوثيقة فقط، الذي يفضّل جمع وثائق يوم كامل، لتوقيعها دُفعةً واحدةً، حفاظاً على وقت الإدارة... ووقتك؟ ... لا يهم، فأنت مُجرّد طالب خدمة. عليك هنا التصرّف، في انتظار إيجاد الإدارات حلّاً لهذه الدوّامة البيروقراطية، وعرض «قهوة» على الموظف، ليقوم من مكتبه ويدخل المكتب المجاور، وبعد دقيقتَين تُمسك وثيقتك بيدك. قد يُسمّيها بعضهم رشوةً، لكن يمكنك تسميتها إكرامية ليقدم لك الموظّف خدمة «VIP»، هي للإمانة، غير مطلوبة منه. يمكن للمتعفّفين عن الموقف تجربة الرجاء، لعلهم ينالون بعض الحظّ في الجانب الآخر من دائرة الحَرَج. المشكلة ليست في الأفراد الذين يضعون الآخرين في موقف حَرَج، فهم لم يختبروا الحَرَج، بل في أصحاب تلك المحالّ، الذين يشغلّونهم برواتب هزيلة، لا تُقارَن بأرباحهم، ويُقنعونهم بأنّ الإكراميات تعوّض ضعف الرواتب، فيطالبون بحقّهم من الزّبون بدل المُشغّل، ممّا يدفعهم إلى مواجهة الزبائن باختراع الحَرَج.

السُّودان بلدٌ فقدَ ظلّه

جمال محمد إبراهيم

1.

من يتابع أحوال الحروب الثلاث، الدائرة في أوكرانيا والسّودان وغزّة، يجد أنّ الفضائيات العربية درجّتْ على استضافة أعدادٍ من المُحلّلين والمُعلّقين، لتسليط الضوء على تطوّراتها، وتقديم قراءات لمآلاتها وتداعياتها. عادة ما تستضيف تلك الفضائيات متخصّصين أكاديميّين أو مُحلّلين ذوي خبرات، لتعليقاتهم احترام، ولتحليلاتهم تقدير من تلكم القنوات، كما من مشاهديها ومتابعيها. ولقد لاحظ المتابعون أخيراً أنّ بعض من تستضيفهم تلك الفضائيات للتعليق على أوضاع حرب السودان بوجهٍ خاص، سواء من الصحافيين أو بعض القياديين، أو أنصاف القياديين من المنخرطين في الشأن السياسي السوداني أو المتحدّثين نيابة عن كياناتهم السياسية، يظهرون ضعفاً لا يتناسب وحجم المخاطر التي تحيط بمصائر بلادهم السياسية والاقتصادية والعسكرية. نرى أكثرهم (ولن نعمّم) لا يحسن الظهور على الشاشات، ولا يجيد المخاطبة والتعبير باللغة الواضحة.

2.

أنتج استمرار الحرب في السودان كلّ هذه الأشهر، وبين طرفَين سودانيَين يتقاتلان بلا هوادة، حالةً من الإرهاق المزدوج عند الطرفَين، فليس الجنرال عبد الفتاح البرهان، رئيس حكومة الأمر الواقع في بورتسودان، قادراً على أن يُعيّن جهازاً تنفيذياً قوامه وزراء يديرون دواليب الدولة، وهو الممسك بقيادة الجيش الرّسمي الذي يقاتل الميليشيات، ويبحث عن شرعية تجيز له التفاعل مع أطراف المجتمع الدولي من دون جدوى. لا الجيش الرّسمي قادرٌ على حماية الدولة على أوضاع البلاد، ولا الميليشيات ملكتْ قدرات تعينها على إدارة دولة مثل السودان، حتّى إن تمكّنتْ من السيطرة على كامل ولايات. بقي الوسطاء والمتعاطفون في حيرة من أمرهم، فهم أيضاً عاجزون عن إقناع الطرفَين المتقاتلَين بضرورة مراعاة الأوضاع الإنسانية وإيقاف الحرب التي تستهدف الشعب السوداني، ومنهم من يتهدّده الموت، براجمات المتقاتلين ومُسيّراتهم وصواريخهم، أو تقتله المجاعة والعطش، وتفنيه الأمراض الفتّاكة.

3.

لعلّ حالة الإجهاد التي أصابت المتقاتلين، وحالة العجز التي أطاحت جهود الوسطاء (أمميين كانوا أم إقليميين) قد أوصلت الجميع، بمن فيهم جموع السودانيين المقيمين في جحيم الحرب، أو أولئك الذين فرّوا بجلودهم من نيرانها، وهم في حالٍ من فقدان البوصلة في متاهة الحرب، بل وفقدان الأمل في أيّ مخرج منظور. من يستمع لأصوات السودانيين، من عسكريين وسياسيين، يهاترون بعضهم بعضاً، ويشاتمون أنفسهم بأنفسهم، سيجد أكثرهم، بمن فيهم من فرضوا أنفسهم على الفضائيات، يُعلّقون ويُحلّلون ويجادلون بمنطق وبغير منطق، من ينصت يتمعّن لمن يطلقون تحليلاتهم ويحدّثون الناس عن أحوال بلادهم السودان، هم في حالة من التخبّط المطبق، فلا يدرون من خبل ما تردّد أنستهم، أو ربّما حرارة الحرب أصابتهم بلوثة. إنّ معظم من يطلون على الناس عبر الفضائيات العربية (عدا من رحم ربّي) صارت أمورهم تحيّر، وأغلب من تابع تحليلاتهم من السودانيين، صارت مداخلاتهم تثير الحزن والشفقة.

ثمّة من يقول عن نفسه إنّه حاكم إقليم دارفور، بسأله محاور في فضائية إنّ كان يقيم في دارفور، فيقول إنّه مقيم في بورتسودان، ويعلم الناس أنّ الرّجل يملك «فيلا» هي الآن مهجورة في مدينة المهندسين في أم درمان، ولم يلحق بها دمار ولا طالتها أيدي النّهّابين. لكنّه يظلّ على الفضائيات بصورة تثير السخرية، ولا يكاد المتابعون يصدّقون ما يسمعون من لغو ياتي من لسانه، إلّا أن يكون الرجل عيياً أو في غير وعيه.

4.

أمّا وزارة خارجية الجنرال، فحال وزيرها المُكلّف يُغني عن أيّ تعليق. لقد نقلتْ الفضائيات تصريحاً له، زعم فيها أنّ للسودان أصدقاء في مجلس الأمن يقفون معه، ذكر بلسانه منهم الصين والاتحاد السوفييتي. وبُهت من بُهت. إنّه فيما أنّ المسامعَ إلى الرجل توهّم شبحاً اسمه الاتحاد السوفييتي، خرج له من مدافن التاريخ ليدعم حكومة بلاده، صديقاً لوزير خارجية السودان المُكلّف، وقد حاصرته تلويحات تهدّد بعقوبات كاسحة قادمة.

ليس السودان الذي يراه الناس الآن، هو نفسه الذي صَمَد جراح الأيام العربية إثر هزيمة حرب يونيو (1967)، ولا دبلوماسيته هي تلك الدبلوماسية.

(سفير سوداني سابق)

الانتخابات النيابية الأردنية وما بعدها

عمر كوش

لم تتوقّع الأوساط السياسية الأردنية أن يحصل حزب جبهة العمل الإسلامي على 31 مقعداً في مجلس النواب الجديد، إذ نال 17 مقعداً على مستوى القوائم الحزبية العامّة (الوطنية)، و14 على مستوى القوائم المحلّية، في انتخابات العاشر من سبتمبر/ أيلول الجاري. وتمكّن هذا الحزب، الذي يُعَدّ ذراعاً سياسية لجماعة الإخوان المسلمين، من تحقيق سابقة في تاريخه، إذ لم يحصل من قبل على هذا العدد من المقاعد البرلمانية. وكانت أفضل نتائجه السابقة في العام 1989، عندما حصل على 22 مقعداً من أصل 80 مقعداً في برلمان ذلك الزمن، ثمّ حصد 16 مقعداً في انتخابات 2016. أمّا في البرلمان المنتهية ولايته فقد كان عدد مقاعده خمسة مقاعد، وهو نفسه عدد مقاعد حليفه حزب الوسط الإسلامي، ومن أصل 130 مقعداً.

غير أنّ هذه النتائج التي حققها حزب جبهة العمل الإسلامي دفعت مراقبين أردنيين إلى وصفها بعملية «اجتياح» من مُرشّحي هذا الحزب، ولم يكتفِ آخرون بوصفها «اكتساحاً» أو «مفاجأة» فقط، بل راحوا يشيدون بحماسة شديدة بهذا الحزب، الذي أوصل شخصيات كبيرةً ومخضرمة، وعدة نساء، واعتبروا أنّ التصويت له عبّر عن تصويت الشارع الأردني لصالح غزّة و«طوفان الأقصى»، ولم ينسوا الإشارة إلى ذكاء المسؤولين عن حملته الانتخابية، الذين حرصوا على إعلان النتائج في الدوائر كلّها قبل أن تُعلِنها الهيئة المستقلّة للانتخابات.

لا تفيد الحماسة، والانفعال، في تقديم تحليل هادئ وواقعي لنتائج الانتخابات النيابية الأردنية، التي تُظهر أنّ الفوز الكبير لحزب جبهة العمل الإسلامي جاء على كلّ شيء في مقابل الأداء الضعيف للأحزاب الأخرى، وخاصّة تلك التي توصف بأحزاب «الموالاة» و«الوسط»، التي حقّقت نتائج هزيلة، مثل حزب إرادة، والحزب الإسلامي الوطني، وحزب تقدّم، وحزب تيّار الاتحاد الوطني، وحزب عزم، وغيرها. إضافةً إلى أنّ النتائج تأثّرت بالعوامل السياسية والظروف الإقليمية، خاصّة أنّ جمهور الأردن هو الأكثر تأثّراً بحرب الإبادة الجماعية التي تشنّها حكومة الحرب الإسرائيلية ضدّ الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة، وفي الضفة الغربية، منذ أكثر من 11 شهراً، وبالنظر إلى الدعم الشعبي الكبير للقضية الفلسطينية، فضلاً عن النبرات الإسرائيلية العدوانية المميّتة ضدّ الأردن، الأمر الذي يُفسّر أنّ الحملة الانتخابية لمُرشّحي حزب جبهة العمل الأردني، وسبل التخفيف من معاناة غالبيتهم المعيشية، فإنها ركّزت على قضايا اجتماعية عامّة، تخصّ الحفاظ على القيم والهُوِيّة الإسلامية، وتمتين روابط العائلة. واتّسمت الحملات الانتخابية للأحزاب الأردنية باعتمادها الكبير على اللافتات التقليدية، والتركيز على صور المُرشّحين، التي غزت شوارع المدن والبلدات وأعمدة الإنارة وإشارات المرور فيها، على الرغم من أن هذه الانتخابات أجريت في ظلّ تحدّيات اقتصادية يواجهها الأردن، ومع تفاقم مشكلة البطالة التي وصلت إلى مُعدّلات قياسية، بالإضافة إلى التضخّم الذي يرهق الأردنيين، فضلاً عن ارتفاع أسعار المحروقات وضعف النشاط التجاري، الأمر الذي انعكس سلباً على الأحوال المعيشية لعامّة الأردنيين، وأفضى إلى إحجام ناخبين كُثر عن التصويت لمُرشّحي الأحزاب المقرّبة من دوائر الحكم، لذلك يتّجه أردنيون من أنّ نتائج هذه الانتخابات لم تحقّق الأهداف الأساسية لتطوير المنظومة السياسية وتحديثها، خصوصاً في ظلّ الأثر الواضح الذي تركته الولاءات العشائرية والقَبَلية على عملية التصويت فيها، ومراعاة الأحزاب السياسية لها، واستغلالها من أغلب مُرشّحيها، ولا سيّما أصحاب المصالح، الذين لجأوا إلى التعبئة العشائرية كي يفوزوا بالانتخابات، الأمر الذي يضرب الهدف من الإصلاحات والتعديلات في قانون الانتخاب، ما يُسجّل هو الأهمية الكبيرة لهذه الانتخابات البرلمانية، لأنّها أوّل انتخابات في ظلّ تحديث المنظومة السياسية، التي شملت تعديلات دستورية، وتغييرات على النظام الداخلي لمجلس النواب بهدف إيجاد تكتّلات وتحالفات، إضافة إلى إقرار قانون جديد للانتخاب في يناير/ كانون الثاني 2022، ونصّ على تحديثات سياسية كبيرة، غايتها تعزيز المشاركة الحزبية، ما أدّى إلى رفع عدد مقاعد مجلس النواب من 130 إلى 138، ضمن دائرتَين: محلّية وعامّة، خصّص منها 97 للمحلّية، موزّعة على 18 دائرة انتخابية، و41 مقعداً للقائمة العامّة، تنافست عليها الأحزاب وتحالفاتها، و41 مقعداً من أصل 138، على أن يرتفع العدد تدريجياً كي يصل إلى 65% من إجمالي المقاعد في المستقبل، وذلك ضمن خطّة تهدف إلى تشكيل حكومة برلمانية في المستقبل.

> تأمل غالبية الأردنيين ألّا يتحول البرلمان الجديد إلى «مجلس الديكور»، وأن يبرهن أعضاؤه على أنّ هناك تحوّلاً سياسياً

ولعلّ السؤال المطروح سيتعلق بالكيفية التي سيكون عليها شكل التعاون بين المجلس النيابي الجديد والحكومة الأردنية، وسُبل إيجاد ممكنات التفاهم والتنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، والأمر سيتوقّف على الحكومة الأردنية وعلى مدى استعدادها لمنح البرلمان الجديد الفرصة كي ينجز المطلوب منه في خدمة البلد وناسه، لأنّ النواب، خاصّة الإسلاميين وحلفائهم، مطالبون بتأكيد حرصهم على المصلحة العامّة، وإبداء المرونة للتعاون مع الحكومة ومؤسّسات الحكم الأخرى.

تأمل غالبية الأردنيين ألّا يتحول البرلمان الجديد إلى «مجلس الديكور»، وأن يبتعد أعضاؤه عن فُجّار أن يكونوا «نواب الخدمات» أو «نواب الألو»، ويبرهنوا على أنّ هناك تحوّلاً سياسياً يشهده الأردن، ويؤدي فيه النواب دوراً مُؤثّراً وفاعلاً في الرقابة والتشريع، وفق أداء برامجي وجماعي، وبما يُقدّم حلولاً واقعيةً لمشكلات الأردنيين المعيشية والاقتصادية، والتحدّيات التي تواجهها البلاد، خاصّة أنّ المرحلة التي يعيشها الأردن تتّسم بتعقيدات سياسية واقتصادية متداخلة، تستوجب تفعيل دور المؤسّسة التشريعية، وتطويره عبر التنسيق الجماعي، وتفعيل الأدوات الرقابية الأساسية، وتحقّق نزاهة الأداء التشريعي وشفافيته، واستعادة الثقة التي لا يمكن بناؤها بسرعة.

(كاتب سوري في إسطنبول)

الاستغراب الواعي والاستشراف الباغي

سيف الدين عبد الفتاح

حتّى تكتمل الدارة المعرفية المحيطة بسؤال الاستشراق، فإنّ الأمر الذي ينطلق منه هذا المقال دراسة ما يمكن تسميته «الاستغراب»؛ هذا الارتباط أشار إلى ردّة الفعل المعرفي والفكري في مواجهة الظاهرة الاستشراقية شديدة الخطورة، ورغم ذلك، ورد في مجال المناقضة؛ فإنّ هناك من بادر إلى انتقاد الاستشراق والاستغراب معاً، بل إنّ الأمر قد يصل إلى تفكيك مفهوم الاستغراب وإشكالات ترجمته، ومن هنا حدثت تداخلات بسبب تلك المداخل المتنوعة كلّها رغم قِدم الظاهرة الاستشراقية، ممّا مثّل رسوخاً معرفياً وسياسياً وثقافياً للمنتجات الهائلة فيه، وعليه وحوله، وكان النقد الرائد لإدوارد سعيد «الاستشراق»، الذي قدّم سردية حوله تختلف عن تلك السردية التقليدية، وأثيت في كتابه كثيراً من المقولات المعرفية، التي حملت تعميمات شديدة الأهمية صمتت أمام منتقديه، وفتحت مجالاً وبابا واسعاً لذلك المدخل النقدي المهمّ الذي أسّس له، وكان لذلك دور في بروز كتابات «ما بعد الكولونيالية». ومن هنا علينا أن نتعرّض لبعض الملاحظات:

أولاً، غموض مفهوم الاستغراب؛ ذلك أنّ هناك من تلقّى ذلك المفهوم بمعان مختلفة، بل ومتناقضة، بدءاً لنا ذلك من شيوع كلمات تتعلّق بالغرب والحضارة الغربية، ومن هنا كان هذا التعدّد الذي يتعلّق بكلمات تدلّ على الاستغراب مترادفات، وإغفال قضية مهمّة حول الحدود بين الثقافات، التي مع عدم وضوحها صار مصدراً لسوء الفهم. قد يبدو ذلك أيضاً في استخدام مصطلحات قديمة وغير معاصرة كالاستشراق، ومفهوم مُستجِدّ كالاستغراب، إلّا أنّه في الأمرَين فإنّ الزمن قد شحنهما بشحنات أيديولوجية تجعلها موضع اشتباه واشتباك دائم في هذه الضفّة أو تلك، وربّما هذا ما أشار إليه أحمد الشيخ في مقابلة المهنّ "من نقد الاستشراق إلى نقد الاستغراب: المثقّفون العرب والغرب" (المركز العربي للدراسات الغربية، القاهرة، 2000)، ويلحق بذلك معضلة الترجمة ومحاذيرها؛ ومن أهمّ المعضلات التي ارتبطت بذلك المفهوم هي معضلة التغريب، لا طلب العلم في الغرب، وهو ما أنشأ التباساً جديداً في هذا النقد: إنّ التغريب (Westernization) ليست الكلمة التي اختيرت لهذا الشأن، وإنّما هي «Occidentalism»، ومن هنا فإنّ هذه التفرقة في الترجمة ستؤدي بنا إلى إدراك غاية في الأهمية قد يعني الاستغراب والخطاب المضادّ للتغريب في مواجهة التغريب، على حد ما أورد بعضهم.

ثانياً؛ عدم نضج معظم الإنتاج حول فكرة الاستغراب؛ ذلك أنّ الدعوة إلى الاستغراب أو العلم المرتبط به كانت بمثابة ردّة فعل على الاستشراق، وهو ما جعل الفكرة في مبتدئها ومضمونها، ربّما كانت من قبيل الدفاع أكثر من أنّها بناء نموذج معرفي متميّز في مواجهة الاستشراق، وما تقدّمه الحضارة الغربية من نموذج معرفي سائد وغالب، ومن ثمّ ظلّت هذه الكتابات تدور ضمن دائرة ردّة الفعل، وهو ما جعلها تتّسم بعدم النضج المعرفي والوعي الحضاري. وكذا شكّل الاستغراب والموضات المعرفية، حينما يدخل الاستغراب ويستدرج إلى «جَرّ الضبّ» معرفياً ومتحيزاً، شعاراتٍ تُرفع لا تراكماً معرفياً حقيقياً، وفي هذا السياق فإنّ دراسة خريطة الدراسات الاستغرابية في هذا المقام تدلّ على عدم وضوح الفكرة والهدف منها، ضمن رؤية استراتيجية تتعلق بمشروع النهوض الحضاري.

ثالثاً؛ ميكانيزمات الثقافة الغربية السائدة لإعادة توجيه هذه الابتكارات المتولّدة معرفياً، ذلك أنّه رغم أنّ مفهوم الاستغراب كان عملاً توليدياً موفّقاً للتدافع مع الظاهرة الاستشراقية، وضمن كتابات متعدّدة برزت في الدراسات ما بعد الكولونيالية إلّا أنّ الحضارة الغالبة تجيد في أحوالها كلّها أن تركّب تلك الفكر وتحوّل وجهتها لمصلحتها؛ فضلاً عن جملة الانتقادات التي توجّه لأصل الفكرة، بل إنّها قد تحاول تشويه هذه الفكرة في مقصدها، ضمن وصفها بأوصاف سلبية من مثل «بارانويا الغرب» و«الحركات الفكرية المعادية للحضارة الغربية»، وهو ما جعل بعضهم يرمي إلى ربطها بالظاهرة المصطنعة التي تسمّى «الإرهاب»، وبظواهر أخرى سمّوها «الإسلام السياسي».

رابعاً؛ الشعوبية الاستغرابية وتوجّهات شتّى من دون وضوح الهدف، مع وجود تلك التوجهات المتعدّدة التي تشير إلى فقدان البوصلة المعرفية والفكرية، وفي تصنيف بديع للأستاذ عادل عيساوي، أثبته في مؤلّفه الضافي «سؤال الاستغراب في النظام المعرفي الإسلامي» (مؤسّسة وعي للأبحاث والدراسات، 2016) أنّه «وبالرغم من قلّة المحاولات في هذا الحقل المعرفي، فقد هيمنت على الدراسات الاستغرابية الأولى، قبل قرن من الزمن، مقاربتان أساسيتان في النظر إلى موضوع الغرب: المقاربة الاستغرابية الإصلاحية، التي اتخذت من شعار الإصلاح والاستفادة من الغرب منطلقاً من منطلقات مدرستها، والمقاربة الاستغرابية التغريبية، التي تبناها زعماء التغريب في العالم العربي والإسلامي، ومنهم تلامذة المستشرق الخلص، والتي تصب في مشروع دراسة الغرب لإلحاق العالم الإسلامي به ثقافةً، ولغةً، وهوية». وكان الصراع بين المدرستين واضحاً منذ البداية إلى اليوم. وبعد ردح من الزمن، دخلت مقاربات أخرى على ميدان التنظير الاستغرابي، تمثلت في الاستغراب الحركي، والاستغراب الإسلامي البياري، والاستغراب المعرفي السنني، والاستغراب الأكاديمي. إلا أن المشكلة تكمن في أن هذه المدارس الاستغرابية، رغم محاولاتها التنظيرية في دراسة الغرب (كل من زاويته) إلا أنها تفتقد نظريات واضحة المعالم تنطلق منها في فهم الغرب وتحليله؛ طالما تفتقد الإطار النظري، والنموذج الإرشادي، والوضوح المنهجي الذي يرشد به حركته التنظيرية في غدوها ورواحها. من هنا، غدا الاهتمام أولاً بإنضاج نظريات هذا العلم ومقولاته حجر الزاوية الذي يمنح الإبداع في الكتابات الاستغرابية».

خامساً؛ أمراض النخبة وتقاعس المثقّفين بين مواجهة الصورة النمطية الاستشراقية وبين متطلّبات النهوض ومسالكه، المثقّفون بين وضع التردد وحال التردّي، وهو ما جعل هؤلاء المثقّفين يتعرّضون إلى أسئلة الغرب لا إلى الأسئلة الحقيقية التي تتعلّق بالنظر لدراسة الغرب ضمن بناء منظومة البناء الحضاري للنهوض، ومن ثَمّ فإنّ التمييز بين الاستغراب العلمي والمعرفي الحقيقي، والاستغراب الزائف؛ الاستغراب التابع والاستغراب النابع؛ يُؤكد ضرورة الدعوة لبناء استراتيجية معرفية وحضارية وثقافية لدراسة الغرب؛ وإلّا سنظل في دائرة ردّة الفعل المعرفي، أو كتابة الغرب المتن ونحن نكتب الهامش، أزمة لعلم نشأ، لم يُحدّد بوصلته ولا مهمته ولا منهاجياته.

> لم يعد الأمر يتعلّق باسئلة نجيب عنها في امتحان الحضارة يمليها علينا الغرب، بل في أسئلة نابعة يُلزمنا بها مشروع النهوض

وختاماً، نُؤكّد على أهمية خروج الاستغراب من شرنقة الاستشراق ومركزية الغرب إن أردنا تحقيق النهوض المطلوب والعمل الاستراتيجي والحضاري للبناء العمراني المحسوب؛ معبراً عن الاستقلال الحضاري والمعرفي المقصود وفق أصول رؤية واضحة تُؤكّد «مفارقات النموذج المعرفي الحضاري للنموذج المعرفي الغربي»، بما يفيد في بناء علم الاستغراب ضمن أصول المرجعية للأمّة، وبفهم واع لمسألة الهُوِيّة، وتأسيس معايير وبنى لإنتاج معرفي يخرج من حلقة استهلاك المعرفة والتبعية لنموذج معرفي آخر؛ يخرج به ومنه الباحثون بعمل ناضج ناف للتغريب (من الغرب) وشاف من الاغتراب (عن الذات) وساع لتطبيق الاجتهاد في مساحات التعارف الحضاري الراشد لبناء الموقف الحضاري الواعي الدافع للبناء الرافع لحقيقة النهوض والمشروع الحضاري المرتبط به.

أن الأوان ألا نكتب هوامش على متن الثقافة والحضارة الغربية؛ بل علينا أن نصنع مشروعاً للنهوض يُحقّق الوعي المطلوب بالذات والوعي بالآخر والوعي بالموقف الحضاري، فالأمر لم يعد يتعلّق بأسئلة نجيب عنها في امتحان الحضارة، يمليها علينا الغرب، بل في أسئلة نابعة يُلزمنا بها مشروع النهوض، لا نريد أن نُفكّر لنا وبنا الاستشراق، ولا نريد أن نغرق في محيطات الغرب المعرفية بدعوى التعرّف إليها، فلا تعود سفننا المعرفية إلى مرفأ أمانها، إنّه السؤال الذي لا بدّ أن نستصحبه دائماً: في أيّ أرض نقف؟ ... فإما أن نكون في هامش الغرب، وإمّا أن نصنع مشروعاً للنهوض الحضاري للأمة.

(كاتب مصري في إسطنبول)

الشماتة بحزب الله في عارٍ نتشاركه

أسامة أبو ارشيد

كما هو متوقّع، انقسم المعلّقون العرب بشأن الموقف من تفجير آلاف أجهزة الاتصال اللاسلكية في لبنان، يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيَين، وقُتل فيها أكثر من 32 شخصاً، وأصيب أكثر من 3250. مردّ هذا أنّ المُستهدَف بالهجمات هو حزب الله ونشطاؤه. ورغم أنّ المجرم هي إسرائيل، التي ترتكب حرب إبادة متوحّشة في قطاع غزّة، وأنّ الهجوم على حزب الله يأتي عقاباً له على إسناده المقاومة الفلسطينية، إلّا أنّ ذلك لم يشفع له عند كثيرين، على الأقلّ تعاطفاً مع ضحاياه (كثير منهم مدنيون)، ذلك أنّ نسبةً وازنةً من المزاج الشعبي العربي غير قادرة على أن تغفر جرائم الحزب في سورية. وبغضّ النظر عن الآراء المختلفة هنا والجدل بشأن ماهيّة الأولويات وضرورات الاتحاد في جبهة التصدّي للعدوان الإسرائيلي، المدعوم أميركياً، ومن بعض دول الغرب على الشعب الفلسطيني، ودول عربية أخرى في المنطقة، بما في ذلك سورية نفسها، فإنّ ثمّة مسألة مهمّة لا ينبغي أن تغيب في أتون الضجيج والصراخ، ويتعلّق الأمر بالسخاء التي يختزنها بعض منطق الشامتين بحزب الله.

يقول هؤلاء كيف يمكن للحزب، الذي يخوض منذ عقود معركةً استخباراتيةً إلى جانب العسكرية مع إسرائيل، أن يكون بهذا المستوى من الانكشاف، سواء لناحية تصفية بعض من قادته في لبنان وسورية، أو لناحية اختراق منظومة اتصالات نشطائه؟ ... سؤال مشروع، ويقرّ حزب الله نفسه بذلك، ويعمل على معالجة الثغرات الهائلة التي عرّتْها الأشهر الأحد عشر الماضية. لكن، عندما يتحوّل السؤال تعابطاً عبر القفز على الحقائق بهدف تسويغ الشماتة، حينها يكون الأمر قد دخل دائرة السخافة والهبل. مسألة تقدّم إسرائيل التقني والتكنولوجي وتفوّقها العسكري ليست محلّ نقاش، لا من إيران ولا من حزب الله، ولا من حركة حماس أو «الجهاد الإسلامي»، ولا حتّى من أيّ دولة عربية أو غير عربية في المنطقة. هذه قضية محسومة لا يجادل فيها إلّا أحمق أو مُغيّب عن الواقع. تختزن إسرائيل خلاصة التفوّق النوعي الأميركي والأوروبي من جهة انظمة التسلّح والإمكانات التكنولوجية والقدرات الاستخباراتية والسيبرانية والتجسّسية، وهي جزء من منظومة دولية واسعة ذات إمكانات هائلة ليس لها نِدّ عالميّ بعد. بمعنى، أنّ من يحارب إسرائيل أو يقاومها يكون في مواجهة مع مشروع إمبريالي غربي وحلفاء آخرين له. هذا لا يعني أنّ إسرائيل عصيةٌ على الانكسار في معارك ومحطّات هنا وهناك، ولكن إلحاق هزيمة ساحقة بها ليس خياراً قائماً.

يتغافل الشامتون أنّ جهاز الهاتف أو الكمبيوتر الذي يبثّون من خلاله شماتاتهم هما صناعة الدول التي عبرها تمكّنت إسرائيل من اختراق شبكات اتّصال حزب الله وتلغيمها. ينسحب الأمر نفسه على المحطّات الإعلامية التي قد تكون كاميراتها وميكروفوناتها، وغير ذلك من أجهزتها، هي نفسها مُلغّمة ومفخخة. ولا يقف الحدّ عند ذلك، فأجهزة الهواتف الخلوية التي نحملها جميعاً، والتلفزيونات والثلاجات الذكية... إلخ، في غالبيها صناعة من يستهدفوننا. وما الذي يضمن، أنّ أجهزة الاتصال في الدول العربية، والسيّارات فيها، بما في ذلك التي يستعملها كبار المسؤولين، وكذلك الطائرات المدنية، ليست مُخترقة وقابلةً للسيطرة عليها من بعد؟ حتّى الأسلحة المُتقدّمة، مثل الطائرات الحربية، كيف لنا أن نضمن أنّ من صنّعها وباعها لنا غير قادر على تعطيلها أو حتّى تدميرها وتفجيرها عبر برامج خبيثة مزروعة فيها؟ إذاً، لا يتعلّق الأمر بحزب الله فقط، بقدر ما أنّ انكشافه بأن لنا لأيّ في دائرة استهداف إسرائيل، ولأنّه يعتمد على استيراد أنظمة اتصالات وأسلحة متقدّمة، في حين لا تملك المقاومة الفلسطينية هذه الميزة، أو قل تفرة منه المستوى نفسه، من دون أن يعني ذلك أنّها لم تُختَرق وتمرّ ومرّات هي الأخرى، وفي أحيان كثيرة، بسبب استخدامها التكنولوجيا. هذا يضعنا قبالة حقيقة صارخة وقاسية. نحن العرب والمسلمين لا نصنع أغلب سلاحنا، ونعتمد في أغلب احتياجاتنا التكنولوجية على غيرنا، سواء في الولايات المتّحدة وأوروبا، أو في الصين وتايوان وكوريا الجنوبية.

يكفي أن نذكّر هنا بمعاناة تركيا وإيران في توفير منظومات دفاع جوّي فعّالة جرّاء العقوبات الغربية عليهما، فضلاً عن معاناة تركيا في تحديث أسطولها الجوّي العسكري بسبب رفض الولايات المتّحدة بيعها طائرات إف 35 أو إعطاءها قطع الغيار اللازمة لتحديث طائرات إف 16 التي تملكها. ذات الأمر ينطبق على إيران المحظور عليها شراء طائرات حربية مقاتلة متقدّمة من الغرب، في حين لا تُقدّم روسيا كذلك ما تحتاجه من مقاتلات مُتقدّمة، بالمناسبة، وضع تركيا وإيران أفضل مرّات من الدول العربية قاطبة، إذ إنّهما تصنعان كثيراً من سلاحهما. أمّا الدول العربية فهي مُجرّد عالة تتفاخر بذلك، وتصرف عشرات المليارات من الدولارات سنوياً على أسلحة يمكن أن يُحوّلها مُصنّعوها قطع خردةٍ أو الغاماً مُنفجرة. لنكن صريحين، نحن أمّة، في مجملها، لا تصنع سلاحها ولا تطوّر تكنولوجيا خاصّة بها، وكثير منها لم تعد حتّى تزرع، وبالتالي، لا تنتج طعامها ولا تخيط لباسها. وبعد ذلك، ينشغل بعضنا بتعيير بعضنا الآخر لانكشافه وقابليته للاختراق، في حين إنّنا كلّنا مكشوفون ومُخترَقون، والأدهى أنّنا عاجزون أن ندرك أنّنا كلّنا في مركب واحد مطلوب إغراقه، في حين نتصارع نحن فيه على من يتسلّم دفّة القيادة نحو المجهول، أو نحو القاع.

> نحن أمّة لا تصنع سلاحها ولا تطوّر تكنولوجيا، ثم ينشغل بعضنا بتعيير بعضنا الآخر لانكشافه

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

حزب الله وذلك الدرس النوبي

معن البياري

تفيض في جوانح الواحد منّا مشاعر الغيظ الموصولة بالأسى بعد العدوان الإسرائيلي على آلاف اللبنانيين، والذي أخذ هذه المرة لوناً مبتكراً، تستعرض فيه دولة الإرهاب الموصوف قدراتها الاستخبارية والتقنية، عندما اقترفت، ببراعة، تفجيرات في أجهزة اتصال لاسلكية بين أيدي عناصر في حزب الله وآخرين في غير مدينة وبلدة وضيعة في البلد المستباح، والمذهب على غير صعيد. وفي غضون حالنا هذا، ملفعين بالغضب والحنق، وكثير من اليأس والإحباط، ليس من الواقعي، ولا الأ

إسرائيل ليست أولوية الصوت اليهودي في الانتخابات الأميركية

عاطف أبو سيف

لا شيء بالنسبة لنا يبدو أكثر من إسرائيل و«أمن إسرائيل»، في كلّ مرّة نراقب فيها السباق الرئاسي في الولايات المتّحدة، ومردّ ذلك بالطبع قوّة (ونفوذ) اللوبي الصهيوني وداعمي إسرائيل من اليهود وغيرهم في واشنطن ومؤسّساتها، وهو ما ينسحب على المؤسّسات الدولية الكبرى ومواقفها من الصراع. والمُؤكّد أنّ يهود أميركا كانوا دائماً قوّة التأثير الأكثر أهمّية لحماية مصالح إسرائيل، ولتأمين مواقف الإدارة الأميركية الداعمة لها، ديمقراطية كانت أم جمهورية. ولكن يمكن ملاحظة تحوّلات مهمّة تحدث في هذا الصراع، فقضية الحرب على غزّة، والموقف منها، زادا من قوّة تأثير الصراع في توجّهات الناخبين الأميركيين بشكل عام، خاصّةً مع مرور سنة فشلت فيها إدارة بايدن في فرض وقف إطلاق النار على إسرائيل، أو ربّما وجب القول رفضت إسرائيل فيها تدخّلات المجتمع الدولي كلّها لوقف إطلاق النار. ولكن الأهم في هذا ربّما التحوّلات في مواقف يهود أميركا، وهي التحوّلات التي سيكون لها أثر أبعد من السباق في السادس من نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، وستنعكس بشكل قوي في توجّهات الإدارة الجديدة بخصوص الصراع، حتّى لو فاز دونالد ترامب، وهذا وارد ولا يمكن حذفه من أيّ حسابات.

النقاش هنا أنّ ثمّة تحوّلات مهمّة في مواقف يهود أميركا، لا تقع بالطبع ضدّ مصلحة إسرائيل بشكل كامل، لكنّها لا تضع إسرائيل أولويةً بالنسبة لهؤلاء، الذين شكّلوا دائماً السياج الحامي لمصالحها في أروقة واشنطن ومؤسّساتها الوطنية، والدولية حتّى. وبقدر ما هو مفاجئ إلّا أنّه نتيجة تراكم أبعد ربّما من «لحظة غزّة» التي نعيشها. الملفت في هذا أنّ استطلاعاً للرأي أجراه في بداية شهر سبتمبر/ أيلول الجاري المجلسُ الديمقراطي الأميركي، سجّل أنّ إسرائيل لم تعد تُشكّل أولويةً لليهود في أميركا، فهي لم تعد تحتلّ رأس قائمة الأولويات، بل إنّها بالنسبة للأغلبية ليست ضمن هذه الأولويات. وملفت بالنسبة للمراقبين والنشطاء اليهود في الولايات المتّحدة أنّ هذا التراجع في مكانة إسرائيل (بالنسبة لأقوى وجود يهودي خارج إسرائيل وأكثره تأثيراً في مصيرها وعلاقتها مع القوّة الأكبر في العالم)، يحدث في الوقت الذي تخوض فيه إسرائيل حرباً، بالنسبة للبعض مصيرية في غزّة، وتواجه تهديداتٍ جدّيةً من إيران ولبنان، وخاصّةً بعدما شكّله السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، من تهديد قد يقول بعضهم إنّه وجودي لفكرة استمرارها، ليس في احتلال الأراضي الفلسطينية الذي يعارضه بعض يهود أميركا، بل لفكرة وجود الدولة ذاتها. وفيما أشارت استطلاعات سابقة للرأي إلى وجود إسرائيل (في بعض الحالات) في المرتبة الثانية بعد خيارات أخرى مثل الديمقراطية، إلّا أنّ هذا لم يكن الحال حين تكون إسرائيل في حالة حرب، وهذا السبب الرئيس الذي يجعل من هذا الاستطلاع «مهمّاً» بالنسبة للقائمين عليه، ويدقّ ناقوس الخطر، فبالنسبة للمواطن الأميركي اليهودي، فإنّ بعض القضايا المتعلّقة بحياته في البلاد أيضاً تهمّه كما تهمّه إسرائيل، ولكن أن تتراجع أو تختفي إسرائيل من قائمة الأولويات بشكل كامل بالنسبة لبعضهم، فهذا مصدر قلق حقيقي من وجهة نظر داعمي إسرائيل واللوبي الصهيوني في واشنطن، والأهم أنّه يعكس تحوّلاتٍ معقولةً في وجهة نظر يهود أميركا تجاه إسرائيل.

في الاستطلاع المذكور، اعتبر 9% من اليهود المستطلعين فقط إسرائيل واحدة من أهم قضيتَين في سلّم أهتماماتهم. وبتقسيم العيّنة (9%) هذه نرى أنّ الكمّ الأكبر منهم من اليهود المتدينين، إذ اعتبر 31% منهم إسرائيل واحدةً من قضيتَين أساسيتَين بالنسبة له، ولكنّ اليهود المتدينين لا يتجاوزون 10% من تعداد يهود أميركا، فيما 8% فقط ممّن يعتبرون أنفسهم غير متدينين، و16% من اليهود المحافظين، و3% من غير المُصنّفين فقط، اعتبروها ضمن أولوياتهم. ولكن هذا يعني أنّ 91% لم يختاروا إسرائيل ضمن أهم قضيتَين في سلّم أولوياتهم واهتماماتهم، وهذا في حدّ ذاته مُؤشّر آخر إلى تحوّلات الرأي العام ليهود أميركا. بالنسبة لهؤلاء، ثمّة قضايا أكثر أهمّيةً تتصدّر قائمةَ الأولويات، وتتمثّل في قضية الديمقراطية، وهي القضية التي تستحوذ عادةً على واحد من أهم خيارَين أو قضيتَين بالنسبة للمواطن الأميركي عامّة، إلى جانب الاقتصاد. بالنسبة ليهود أميركا، فإنّ 44% رأوا في الديمقراطية خيارهم وقضيتهم الأولى، فيما رأى 22% منهم قضية الإجهاض في المرتبة الثانية. ويمكن بالطبع تفهّم كيف تكون الديمقراطية الخيار الأهم بالنسبة لأيّ أقلّيةٍ أو طائفةٍ لأنّها بذلك تحمي نفسها، وتحمي وجودها وحرّيتها، وهذا طبيعي، ودائماً كانت الديمقراطية من القضايا التي اعتبرها يهود أميركا في سلّم أولوياتهم، فهي المدخل الذي يمكّنهم من مواصلة التأثير لحماية مصالح إسرائيل ودعمها. والأمر كان شبيهاً أيضاً في استطلاع جرى عام 2022.

ولافتٌ أنّ إسرائيل ليست في قائمة الأولويات الأساسية، فهي لا تأتي بعد الديمقراطية والإجهاض في الاستطلاع، بل بعد الاقتصاد والتغيّر المناخي والأمن القومي ومعاداة الساميّة والهجرة والرعاية الصحّية، وهذا مربط الفرس هنا. والمُؤكّد أنّ علينا أن نميّز بين تفضيل إسرائيل وبين التعاطف معها أو الاهتمام بها. فأغلبية يهود أميركا يشعرون مع ذلك بأنّهم مرتبطون بإسرائيل بطريقة أو بأخرى. وهذا التميز يفيدنا في فهم توجّهات التصويت اليهودي في أميركا، وعلاقة اليهود بالمُرشّحين المتنافسين على دخول البيت الأبيض، وهو فهم يفيد أكثر في معرفة مستقبل ونتائج الانتخابات، وربّما مستقبل الحرب. النتيجة الأكثر إثارةً عند قراءة هذا الاستطلاع أنّ إسرائيل لم تعد الأولوية التي تُحدّد توجّهات الناخب اليهودي في الولايات المتّحدة. وبالتالي، فإنّ مقدار الدعم الذي يمكن أن يقدّمه المُرشّح أو الرئيس القادم لإسرائيل لن تكون له علاقة بقوّة الصوت اليهودي. قد يكون هذا مفيداً في توقّع تحوّلات مهمّة قد تقوم بها المرشّحة الديمقراطية كامالا هاريس في الموقف الأميركي من الحرب على غزّة، وهو ما لن يفاجئ أحداً. أيضاً هاريس لن تكون فلسطينية، ولن تعادي إسرائيل، فهي تصف نفسها مُؤيّدة لإسرائيل، ناهيك عن أنّ زوجها يهودي. هذا أمر آخر، ولكن المقترح هنا أنّ إسرائيل لن تكون المعيار الذي يُحدّد توجّهات الناخب اليهودي في أميركا، وهذا مصدر قلق بالنسبة لقادة اللوبي الصهيوني في واشنطن كما لدوائر كثيرة في إسرائيل. مرّةً أخرى، في بعض الاستطلاعات السابقة لم تحتلّ إسرائيل

> تظهر استطلاعات الرأي أنّ إسرائيل تخسر في حربها على غزّة كثيراً من دعم معنوي ومادّيّ يُوفّره لها يهود أميركا
>
> لا تأتي إسرائيل بعد الديمقراطية والإجهاض في استطلاع، بل بعد الاقتصاد والتغيّر المناخي والأمن القومي ومعاداة الساميّة والهجرة والرعاية الصحّية

رأس قائمة أولويات اليهود في أميركا، لكنّها لم تختفِ بالنسبة للأغلبية من هذه القائمة، كما أنّها لم تكن في حالة حرب تُعرّض مصيرَها وفق هذه الدوائر للخطر.

هل ثمّة تحوّلات في مواقف يهود أميركا؟ ... يمكن القول بنعم كبيرة، بعد الحرب، خاصّةً مع تعنت نتنياهو في التقدّم باتجاه إنجاز أيّ صفقة تُظهر صورةَ إسرائيل «الإيجابية» من وجهة نظر هؤلاء، إسرائيل التي تحترم حلفاءها، والتي تلتزم ببعض المعايير التي يرون أنّها غابت في هذه الحرب، خصوصاً مع الصور واللقطات المؤلمة التي تصدر من غزّة، عن الأجساد المُقطّعة والمُحترقة والبيوت المُهدّمة، وهذا كلّه بتسليح وبتمويل دافعي الضرائب في الولايات المتّحدة. وبالتالي، فإنّ إسرائيل تخسر كثيراً في هذه الحرب من رصيد الدعمَين المعنوي والأخلاقي (قبل المادّي)، اللذين يُوفّرهما لها يهود أميركا، ونجحوا في تأمينهما لها عقوداً. هذا هو مصدر القلق الحقيقي الذي يدفع باتجاه هذا التحوّل. وربّما في نقاش أوسع، يمكن التوقّف أمام حقيقة أخرى؛ أنّ إسرائيل لم يعد يراها اليهود في الغرب عامّة دولتهم التي يلجأون إليها عند الخطر، فالحياة فيها صعبة مع هذه الحرب، ومع استمرار الحروب والتهديدات من بعض دول الإقليم، ويجعل منها مكاناً لا يصلح للعيش فيه، وبالتالي الأفضل لهم أن يُعيدوا ترتيب أولوياتهم بما يتوافق مع أمنهم واحتياجاتهم. لذلك يفضّلون الديمقراطية والاقتصاد، وهمّهم بعض القضايا الأخلاقية والمجتمعية مثل الإجهاض والتغير المناخي.

في الاستطلاع المشار إليه، أعرب 87% منهم عن دعمهم وقف إطلاق النار، و63% قالوا إنّهم لا يفضّلون بنيامين نتنياهو، ولموقف يهود أميركا علاقة متشابكة مع موقفه (نتنياهو) من ترامب وهاريس، وكذلك تعنّته في موضوع الصفقة، ولكن هذا نقاش آخر، المفيد فيه أنّ إسرائيل وخياراتها لم تعد تُحدّد خيارات اليهودي في أميركا، وهذا كلّه سيترك أثره بالتأكيد في خيارات هاريس في ما يتعلّق بالحرب، مثلاً لو نجحت في هزيمة ترامب... من يعرف؟!

(روائي ووزير فلسطيني سابق)

جماعة الحوثي... تحوّلات سلطة المقاتلين

بشرى المقطري

تواجه الجماعات الدينية (على اختلافها) تحدّيات جوهرية ناشئة في المقام الأول عن عقائديتها، التي تعيق إمكانية تحوّلها سلطةً، فإضافة إلى توليدها إكراهات ناجمة عن هيمنتها الدينية بصبغها السلطة والدولة، وكذلك المجتمع، بطابعها الديني، فتعمل على فرض نموذجها بالقوّة، فإنّها تعمل بذلك لاستدامة الصراع ومن ثمّ استثماره. وفي هذا السياق، وبعد مرور ما يقارب العقدَ على سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة اليمنية صنعاء، وتأسيس سلطتها، بما صاحب ذلك من تحوّلات، سواء على مستوى بنية الجماعة أو هياكلها، بما في ذلك على مستوى المجتمع، فإنّها ما زالت محكومةً بأيديولوجيتها الدينية أساساً لإدارة السلطة، ناهيك باستنادها إلى القوّة والإخضاع القائمَين على شرط استمرار الصراع، وبالتالي إعاقة فرص تحوّلها سلطةً حقيقيةً تمثّل اليمنيين أو تُعبّر عن الحدّ الأدنى من مصالحهم.

يُشكّل العامل الديني تقييداً للسلطة، إذ يُؤدّي إلى إفراغها من وظائفها، إلى جانب أنّ صبغه السلطة بطابع ديني، وإن تماثل مع عقائد قطاعات من المجتمع، فإنّه يجعلها في النهاية سلطةً تمثّل الأقليّة، لا الأكثرية، وذلك من خلال فرضها التمثيل في السلطة على أساس ديني. وفي حالة جماعة الحوثي، فقد كرست الجماعة على مدى عقد من الزمن احتكارها للسلطة، من خلال فرض قياداتها في منظومة السلطة وهياكلها، إلى جانب القوى المتحالفة معها، وإن كان الاختيار بناءً على ولائها للجماعة، وبالتالي استبدلت الولاء للوطن بالولاء للطائفة، ترتّب عليه، ليس تطييف السلطة في المناطق الخاضعة لها فقط، وإفسادها، بل تكريس سلطةٍ تمثّل الجماعة، وتعبّر عن توجّهاتها، وبالطبع مصالحها، وليس تكريس سلطةٍ تمثّل اليمنيين. ومن جهة ثانية، ثبتت الجماعة من خلال احتكارها السلطة سردياتها المذهبية القائمة على العصبية للهاشمية الدينية، ومن ثمّ منْح نفسها الحقّ الحصري والإلهي في حكم اليمنيين، وهذا أدّى إلى طغيانها في مقابل تجريف المكتسبات الديمقراطية لليمنيين، وفرص التحوّل السياسي، كما أنّ صبغها السلطة، في المناطق الخاضعة لها، بالصبغة الدينية الهُويّاتية، جرّد السلطةَ من وظائفها الحيوية في إدارة المجتمع، في مقابل تحوّلها أداةً لفرض هيمنة الجماعة، ونظراً لافتقارها لتجربة إدارة السلطة، فقد عملت لاستيراد نماذج سلطةِ الجماعات الطائفية في المنطقة، وإحلالها في هياكل السلطة اليمنية التقليدية، وبالطبع بعد تفريغها، فكانت المحصّلة مأسسة نموذج طائفي مشوّه يفتقر إلى ملامح ناظمةٍ يمكن تمييزه بها، ناهيك بإصلاحه، كما أنّ بنية الجماعة القائمة على تراتبيةٍ هرميةٍ، تبدأ بزعيم الجماعة، ثمّ أجنحة أخرى تتزعّمها قياداتٌ دينيةٌ، وأيضاً سياسيةٌ وعسكريةٌ، خلقت طيلة عقد من الزمن تمايزات في القرار وفي السلطة، أدّت إلى تخليق توتّرات ناشئة عن طبيعة العلاقة الولائية مع زعيم الجماعة، والتنافسات على الزعامة، ممّا أدّى إلى تعميق تشويه هياكل السلطة، ناهيك باستغلال النفوذ وتنامي الفساد، كما أنّ احتكامها لاصطفائها الديني قسّم المجتمع بين أسيادٍ ورعيّةٍ، فكرّس حالةً صراعية دائمةً بينها وبين المجتمع، تُغذّي من خلالها (وعبرها) احتقانات التهميش وتوتّرات مجتمعية وجهوية متصاعدة، كما أنّ انشغالها بفرض الديني والمذهبي على المجال المديني لم يُؤدِّ إلى نفي مظاهر التنوّع في المناطق الخاضعة لها فقط، بل إفراغ المجتمع من قوّته الحيوية، ناهيك بإمكانات تطوير نفسه، كما أنّ مأسسة سلطتها الدينية، وعلى مدى عقد، كرّست حالةً لا مثيل لها من القهر الديني، وبالطبع المجتمعي والسياسي، من جرّاء سلب المجتمع حقوقه وحرّياته الشخصية، ومصادرة ثرواته، فضلاً عن إبعاد التثبيت الديني للجماعة، الذي أنتج في النهاية مجتمعاً متمايزاً اقتصادياً، ومن ثمّ طبقياً، تقوم نُخْبَة الجماعة في مركزه إلى جانب القوى المتحالفة معها، في مقابل إزاحة المجتمع إلى الهامش، واعتبار أفراده ذواتاً غير متعينةٍ اجتماعياً وسياسياً، ومن ثمّ مواطنياً.

تظهر اختلالات سلطة جماعة الحوثي واضحةً في الهياكل السلطوية المُستحدَثة، إلى جانب الهياكل الإدارية، سواء في طبيعتها أو في وظائفها، ناهيك بمضامينها، وانعكاسها على بنية الدولة اليمنية في المناطق الخاضعة لها، وإذا كانت سمة الجماعة أنّها قوى خارج الدولة، ونقيض تاريخي لها، فإنّ نتائج ذلك تتكشّف في مستويات التقويض والتفريغ، التي أحدثتها الجماعة على مدى عقد في بنية الدولة اليمنية، سواء في كيانها المؤسّسي أو في كادرها الوظيفي أو في اللوائح التي تنظّم عملها، إذ تتّضح تجلّيات التجربة الحوثية بأبعادها الكارثية في مؤسّسات الدولة، بدءاً بتطييفها بتوظيف أنصارها والمُقربين منها في مؤسّسات الدولة، في مقابل استبعاد الموظّفين أو تطفيشهم، وما يعنيه ذلك من هيمنة الجماعة على الدولة، ومن ثمّ تحويلها أداةً للصراع في المدى البعيد، إلى استبدال اللوائح الإدارية والقوانين المنظّمة لعمل الإدارات بمدوّنة السلوك الوظيفي للجماعة، التي باتت اليوم، وبعد مضيّ عقد، المرجعيةَ لإدارة مؤسّسات الدولة، وما يمثّله ذلك من انتهاك القانون الوظيفي والدستوري لموظّفي الدولة، ناهيك بمضامينها المذهبية والرقابية، باشتراط كتابة إقرار وظيفي من الموظّف بالتزامه بمبادئها، وأيضاً تقديم الذمّة المالية، وما يمثله ذلك من ممارسة رقابة صارمة على الموظّفين والتدخّل في حياتهم ومستقبلهم، إضافةً إلى أبعاد استمرار فرض تثبيت الولاء للجماعة داخل مؤسّسات الدولة، من خلال إجبار الموظّفين على الاستماع لمحاضرة يلقيها زعيم الجماعة كلّ أربعاء، تُبَثُّ في مكاتبهم، والذي يعني فرض قسرية مذهبية تتعدّى الفضاءَ العام الذي تسيطر عليه الجماعة إلى حياة الدولة، ومن ثمّ التعدّي على الوظيفة العامّة، والعمل لإفراغها من وظائفها. ومن جهة ثانية، فإنّ تشكيل كياناتٍ هجينةٍ داخل الدولة أو ملحقة بها، سواء على مستوى مسمّياتها أو وظيفتها أو كادرها، بات بعد عقد من الزمن عاملَ تعطيل لوظيفة مؤسّسات الدولة، وأيضاً عبئاً على الجماعة نفسها، بكادرها المتضخّم الذي تستقطع رواتبه من ميزانية مؤسّسات الدولة، وعلى حساب كادرها الوظيفي. ينطبق ذلك على أجهزتها المدنية والأمنية، وقطاعاتها العسكرية، وإذا كانت أشكال العسْفِ التي يواجهها الكادر الوظيفي تتجاوز اضطهاده إلى حرمانه من الرواتب، فإنّ النتيجةَ كانت استمرار انتقال دفعات متلاحقة من الموظّفين إلى فروع مؤسّسات الدولة في مدينة عدن، والمناطق الخاضعة للشرعية، وتحديداً من الكوادر المهنية والوظيفية المؤهّلة لتأمين معيشتهم، الأمر الذي خلق في المناطق الخاضعة للجماعة ما بات يُعرف اليوم بدولة يهيمن عليها المقاتلون، قوامها جيش من المتعطّلين بلا مُؤهّلات، ما يعني تفخيخ كيان الدولة في المناطق الخاضعة لها، وإعاقة فرص استعادة دولة اليمنيين، وربّما إلى عقود قادمة، في مقابل دولة المقاتلين.

تهيمن سلطة المقاتلين الطائفية على مظاهر الدولة، وعلى الحياة اليومية للمواطنين في المناطق الخاضعة للجماعة، فتبقى القوّة العسكرية والتجييش المجتمعي الدائم عاملَ تثبيت سلطتها، من شنّ الحروب ضدّ خصومها، إلى تنفيذ هجمات على الممرّات المائية، إلى جانب هيمنة نموذج المقاتل في المناطق الخاضعة للجماعة، مثالاً اجتماعياً وقيمياً يقيم وفقه الفرد في المجتمع، وما يعنيه ذلك من تقويض أسس الحياة المدنية ومعاييرها، ناهيك بتحويله استثماراً دائماً في صراعات الجماعة. وإذا كان تضخّم القطاعات العسكرية والأمنية في أجهزتها المُتعدّدة، وعلى مدى عقد من الزمن، أدّى إلى طغيانها على المؤسّسات المدنية، وأيضاً أدلجتها، في مقابل استبعاد الكادر العسكري المؤهل، الذي كان يمثل جيش الدولة اليمنية قبل إسقاط صنعاء... إذا كان ذلك، فإنّ استمرار احتكامها إلى عسكرة السلطة والحياة يقوّض خيارات الجماعة الأخرى، بما في ذلك التحوّل قوّةً سياسيةً في المستقبل، إذ إنّ الاعتماد على الحروب وحدها سواء في النطاق المحلّي أو الإقليمي لا يُشكّل خياراً آمناً، وبالطبع دائماً، يضمن تثبيت السلطة واستقرارها.

في المحصّلة، وبعيداً عن سمات تجربة جماعة الحوثي في السلطة وتحوّلاتها طيلة عقد، فإنّ ما يخدمها، تماماً كأيّ جماعة دينية، هو تماسك بنيتها الداخلية، لأنّه عامل تعضيد وإسناد، قد يمكّنها من استمرار تغلّبها على السلطة، إلّا أنّ مثالبَ الاتّكاء على العصبية المُؤسَّسة على الولاء المذهبي وحده، لا تقتصر على تجاهل تحوّلات الشرط المجتمعي، خاصّةً في بيئة صدّعتها الحروب كاليمن، بل تأثير العامل الزمني على الولاء المذهبي، إضافة إلى تأثير الزمن على بنية الجماعة نفسها، ومدى تماسكها، فضلاً عن تناقضات مصالح زعامات أجنحتها، وكذلك ديناميكيات البنية التنافسية داخل الجماعة، سواء في إطار هياكل السلطة والدولة أو في مُؤسّساتها الأمنية والعسكرية المُتعدّدة والمُولّدة للصراع، التي قد تُؤدّي إلى إضعافها مع الوقت، ومن ثمّ إضعاف تحالفاتها المجتمعية والسياسية القائمة أساساً على القهر والإخضاع، التي لا تحتاج إلى محفزّ لاستعادة كرامتها، ناهيك بالدفاع عن مصالحها، فضلاً عن آليات عمل القوى المناوئة للجماعة، ومن ثمّ إذا كانت الغلبة مشروطةً باستدامة الصراع، وفي الحالة اليمنية بالحرب، فإنّ حركة التاريخ، وإن كانت مساراً صاعداً في الزمن، لا تعني بالضرورة دوام سلطة الطغيان.

(كاتبة يمنية)

> يُشكّل العامل الديني تقييداً للسلطة، يُؤدّي إلى إفراغها من وظائفها، ويجعلها في النهاية سلطةً تمثل الأقليّة لا الأكثرية
>
> إذا كانت الغلبة مشروطةً باستدامة الصراع، وفي الحالة اليمنية بالحرب، فإنّ حركة التاريخ، وإن كانت مساراً صاعداً في الزمن، لا تعني بالضرورة دوام سلطة الطغيان

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **لياك حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads